الإطار التأسيسي للمشاريع الموضوعاتية 2026

تعلن الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية عن فتح باب الترشح للمشاريع البحثية الموضوعاتية لسنة 2026، من خلال المحاور المرفقة.

يلعب البحث في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية دورا أساسيا في فهم وحل المشاكل الرئيسية للمجتمعات. وهو مدعو للتفاعل وتحيين آلياته وفقا للتغيرات والتحولات الاجتماعية الراهنة ومواجهة تحدياتها. فميادين الرقمنة، الاضطرابات النفسية والاجتماعية، التراث وعلاقته بالتنمية، المسائل الاجتماعية مثل الأسرة،العمل، الهجرة والعمران تطرح نفسها حاليا بحدة كتحديات رئيسية في المجتمع الجزائري وتستدعي جهدا بحثيا موجها لتوفير خبرة علمية رصينة وحلول عملية.

وتعتبر مشاريع البحث الموضوعاتية هذه بمثابة صيغة عملية لمعالجة مختلف التحديات البحثية، وهي موجهة لكل الكيانات البحثية (المخابر وحدات البحث، أو المراكز البحثية)، ولجميع الباحثين والكفاءات الوطنية بما فيها المقيمين بالخارج، كما تشجع الانفتاح على الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

وتسهر الوكالة على مبدأ تجاوز المشاريع المقترحة لمستوى الأعمال الوصفية والتزامها بالمنهج التحليلي أو المقارن، مع تموقعها كآلية لاقتراح حلول علمية ميدانية تجيب على تحديات المحيط الاجتماعي-الإقتصادي في مختلف المستويات.

معايير الانتقاء:

- يتشكل فريق البحث من 03 إلى 06 باحثين، على أن يكون منسق المشروع في مصف الأستاذية
- تحدد مدة انجاز هذه المشاريع بمتوسط سنتين 02
- يتم الانتقاء على أساس:
  - تشكيل فريق متعدد التخصصات، واثبات كفاءة الباحثين المرشحين في المشروع
  - مطابقة محتوى المشاريع مع المحاور المقترحة والاشكاليات المطروحة
  - دقة ووضوح المخرجات البحثية المقترحة
  - مساهمة الشركاء الاجتماعيين للقطاعات المعنية
  - توطن المشاريع البحثية المعتمدة على مستوى الكيانات البحثية

معايير التمويل:

- يتم تمويل المشاريع المنتقاة ب 2000.000.00 دج كحد أقصى، تكون مخصصة حصرا لعملية التسيير، وتقسم إلى شطرين حيث يكون الشطر الأول في حدود 50%
- تصب ميزانية التسيير في مؤسسات الالحاق لمنسقي المشاريع المعتمدة (كيانات التوطين)
- يحصل أعضاء كل مشروع على منحة سنوية خاصة بالبحث في إطار المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم21-144 المؤرخ ب 17 أفريل2021، والذي يحدد شروط ممارسة أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوقت جزئي ومكافأتها.

كيفيات الترشح:

- تفتح الدورة الخاصة بالتسجيل من تاريخ 01 أوت 2026 إلى غاية تاريخ01 أكتوبر 2026
- تخصص الفترة من تاريخ 04 أكتوبر 2026 إلى تاريخ 04 نوفمبر 2026 لعملية الخبرة والتقييم.
- يتم تبليغ المعنيين بنتائج الخبرة يوم 15 نوفمبر 2026.
- تخصص الفترة من تاريخ 16 نوفمبر2026 إلى تاريخ 25 نوفمبر2026 لاستقبال الطعون.
- يتم ضبط القائمة النهائية والاعلان عنها بتاريخ 30 نوفمبر2026
- تباشر عملية امضاء اتفاقيات الانطلاق بتاريخ 01 ديسمبر2026.
- يتم التسجيل عبر الرابط التالي:https://atrssh.dz/Prth2
- لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل عبر البريد التالي:

projets.thematiques2026@atrssh.dz

الإطار التأسيسي للمشاريع الموضوعاتية 2026

المحاور البحثية المقترحة

1. الوقف وآليات تثمينه في الجزائر

لقد شكل الوقف في الجزائر لفترة طويلة مؤسسة ذات أهمية كبيرة، ليس فقط في مسائل العبادة، ولكن أيضًا كمحور اجتماعي واقتصادي. وتمثل مواريثه حاليا فرصة اقتصادية تستقطب اهتمام الخبراء في العلوم الاجتماعية والإنسانية. نقدم للدراسة عدة محاور بحثية تعتبر أساسية لفهم هذه المؤسسة واستكشاف إمكانياتها كمصدر للثروة بالنسبة للمجتمع الجزائري، وتحسين إدارتها وتعزيز إطارها القانوني. يهدف هذا المشروع البحثي إلى تعزيز دور الوقف كأداة أساسية للأعمال الخيرية والاقتصاد.

1.1. الوقف وإدارة الأموال:

يعتبر جرد أموال الوقف بمثابة المسلك الحيوي في إدارتها ولتحسين تأثيرها الاجتماعي. فمن خلال التركيز على هذا المحور، يُتوقع تطوير استراتيجيات لإدارة شفافة ومستدامة لهذه الأموال، ضمانًا لخدمة أفضل للأهداف الخيرية والاجتماعية.

أهداف عملية:

-تحليل الممارسات الحالية لإدارة أموال الوقف في الجزائر.
-تحديد التحديات الخاصة بإدارة أموال الوقف.
-اقتراح توصيات لتحسين إدارة أموال الوقف.

2.1. مؤسسات الوقف:

تلعب مؤسسات الوقف دورًا مركزيًا في تحقيق الأهداف الخيرية وحماية أموال الوقف. ومن خلال التفرغ لهذا المحور، يمكننا تعزيز هذه المؤسسات لتعمل بشكل شفاف وفعال.

أهداف عملية:

-فحص مختلف المؤسسات المتعلقة بالوقف في الجزائر، ودورها ومسؤولياتها.
-تحليل هيكلها وحوكمتها.
-اقتراح توصيات لتعزيز فعالية مؤسسات الوقف.

3.1. التشريعات الوقفية:

يعتبر التشريع المناسب أساس ضمان التوافق مع المبادئ الإسلامية واحتياجات المجتمع. ومن خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا المساهمة في تشريعات الوقف التي تناسب الواقع الجزائري.

أهداف عملية:

-فحص الإطار التشريعي والتنظيمي الحالي للوقف في الجزائر.
-تحديد الثغرات أو التناقضات المحتملة في التشريع.
-اقتراح تعديلات أو إصلاحات تشريعية لتعزيز ملاءمة تشريعات الوقف.

4.1. الوقف كمصدر للثروة:

الوقف لديه إمكانيات كبيرة للمساهمة في ثروة المجتمع الجزائري. ومن خلال استكشاف هذا المحور، يمكننا تحديد الفرص الاقتصادية والاجتماعية لتحسين تأثير الوقف.

أهداف عملية:

-دراسة الفرص الاقتصادية المتاحة من خلال الوقف، بما في ذلك الاستثمار وريادة الأعمال الاجتماعية وتحقيق الإيرادات.
-تقييم إمكانيات الوقف كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر.
-اقتراح توصيات لتحسين استغلال الوقف كمصدر للثروة.

2. التراث الثقافي في الجزائر

تشكل مسألة التراث الجزائري موضوعً تساؤل الجاد في ضوء التنمية الاقتصادية، حيث تتطلب إدارته وتثمينه إشراك الخبراء للقيام بجهد حقيقي وإدراج البحث كوسيلة للتكفل به وحمايته. من خلال التركيز على خمسة محاور رئيسية، نعزز عمليات الجرد وإعداد قواعد البيانات، وكذلك تنفيذ الأعمال الميدانية لتقديم حلول فعلية للتحديات الحالية.

الإطار التأسيسي للمشاريع الموضوعاتية 2026

1.2. المونوغرافيات المحلية:

تسمح المونوغرافيات المحلية بالتوثيق المعمق للتاريخ، الثقافة والتراث الخاص بكل منطقة. من خلال معالجة هذا المحور، يمكننا المساهمة في فهم أفضل للتنوع الثقافي في البلاد والمساهمة في الحفاظ على التقاليد المحلية.

أهداف عملية:

- إجراء توثيقات شاملة للمناطق أو المدن أو المواقع المحددة في الجزائر.
- توثيق الجوانب التاريخية والثقافية والتراثية الفريدة لهذه المناطق.
- تعزيز تقدير وحفظ التراث المحلي.

2.2. الأطلس التاريخي:

تقدم الأطالس التاريخية وجهة نظر بصرية قوية لتتبع التطور الزمني للجزائر. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا المساهمة في إنشاء أدوات تعليمية وبحث بصرية قوية.

أهداف عملية:

- إنشاء أطالس تاريخية تفاعلية أو مطبوعة، تسمح برسم خرائط للتطور الجغرافي والثقافي والسياسي للجزائر.
- إبراز التغييرات التاريخية والأحداث الرئيسية.
- تسهيل نشر المعرفة التاريخية بين الجمهور العام.

3.2. المخطوطات الجزائرية:

تعتبر المخطوطات الجزائرية بمثابة كنزً فكريً وثقافيً يوثق للفكر والعلوم والأدب في الجزائر. من خلال التفرغ لهذا المحور، يمكننا المساهمة في الحفاظ على هذا التراث الأدبي والعلمي الفريد.

أهداف عملية:

- دراسة وفهرسة المخطوطات القديمة والحديثة الموجودة في الجزائر.
- ترقية وحفظ هذه المخطوطات لضمان إمكانية الوصول إليها في المستقبل.
- تعزيز البحث والتقدير لهذه الأعمال الأدبية والعلمية.

4.2. إدارة وتسيير المواقع الأثرية:

يطرح تسيير وتثمين المواقع التراثية عدة تحديات مرتبطة بمحيطها، ببلورة وتجديد معارفها بقدر تحديات الحفاظ عليها، ويتطلب ذلك إدراجها ضمن منظور شامل. من خلال هذا المحور، يمكننا العمل على تناول هذا التحدي كملف اقتصادي ومورد ثقافي هام، قصد الاسهام في ترقية أساليب تسيير وإدارة هذه المواقع وتمكين دمجها في ديناميكيات التنمية المستدامة.

أهداف عملية:

- تقييم حالة الحفاظ على المواقع الأثرية في الجزائر.
- اقتراح استراتيجيات الحفاظ والإدارة المستدامة.
- تعزيز التثقيف والتوعية العامة من خلال هذه المواقع.

5.2. التراث والسياحة الثقافية:

تعتبر المواقع التراثية موارد اقتصادية وسياحية للجزائر. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية مع الحفاظ على التراث.

أهداف عملية:

- تقييم الإمكانيات السياحية للمواقع الأثرية الجزائرية.
- اقتراح استراتيجيات الترويج وتطوير السياحة.
- المساهمة في تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز السياحة الثقافية.

3. العمل والقضايا الاجتماعية في الجزائر

يشكل العمل أحد التحديات الرئيسية في المجتمع الجزائري. وتعترض تحديات هذا الملف مختلف باحثي العلوم الاجتماعية والإنسانية، سيما في منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال التحقيقات الميدانية، ودراسات الحالات، أو إعداد مشاريع رؤى جديدة، تشكل المحاور المقترحة نقطة بداية هامة للتعامل مع قضايا القدرة الشرائية وقضايا البطالة والاستقرار الاجتماعي في الجزائر.

1.3. مشاكل التوظيف في القطاعين العام والخاص:

يعتبر التوظيف في قلب الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر. ومن خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا ضبط التحديات الخاصة والمتعلقة بالتوظيف في القطاعين العام والخاص واقتراح حلول لتعزيز سوق العمل الجزائري.

أهداف عملية:

- تحليل ديناميات التوظيف في القطاعين العام والخاص في الجزائر.

- تحديد عقبات التوظيف، بما في ذلك المهارات والتدريب والمشكلات الهيكلية.
- صياغة توصيات لتعزيز إنشاء وظائف دائمة.

2.3. العمل والقدرة الشرائية:
تعتبر القدرة الشرائية عنصرًا أساسيًا في جودة حياة الجزائريين. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا استكشاف الروابط بين العمل والأجور ومستوى المعيشة، واقتراح تدابير لتحسين القدرة الشرائية للأسر.

أهداف عملية:
- دراسة العلاقة بين العمل والقدرة الشرائية في الجزائر.
- تحليل العوامل التي تؤثر على الأجور وظروف العمل.
- اقتراح استراتيجيات لزيادة والقدرة الشرائية للعاملين.

3.3. العمل والاستقرار الاجتماعي:
الاستقرار الاجتماعي هو ركيزة أساسية للتنمية المستدامة في الجزائر. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تقييم كيفية اسهام العمل في الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع، واقتراح توصيات لتعزيز هذه العلاقات.

أهداف عملية:
- فحص دور العمل في بناء الاستقرار الاجتماعي في الجزائر.
- تقييم تأثير الوظائف الثابتة على التماسك الاجتماعي وجودة الحياة.
- صياغة توصيات لتعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال العمل.

4. تحدي الرقمنة في الجزائر

تحدث الرقمنة حاليا تحولًا معتبرا على مستوى المجتمع، الاقتصاد والثقافة، إلا أن التحديات المتعلقة بتنفيذها تتجاوز بكثير مجرد عملية التصوير الرقمي. حيث تتطلب مقاربة شاملة واستراتيجيَّة وتفرز تحديات جديدة. من خلال التركيز على هذه المحاور البحثية، نهدف إلى فهم أفضل لهذه التحولات ومواجهة التحديات الناشئة عنها.

1.4. التحول الرقمي، الاتصال، والمجتمع:
يقوم التحول الرقمي بثورة في مجال الاتصال والتفاعلات الاجتماعية في الجزائر.ومن خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا استكشاف الآثار الاجتماعية المترتبة عنه، بما في ذلك التغييرات في أنماط الاتصال، وانتشار المعلومات، وتكوين الهويات عبر الإنترنت.

أهداف عملية:
- تحليل اتجاهات الاتصال الرقمي في الجزائر.
- دراسة تأثير التحول الرقمي على العلاقات الاجتماعية وبين الأجيال.
- فهم ديناميات المعلومات والتضليل الاعلامي.

2.4. التحول الرقمي، التحديات، والواقع:
يواجه التحول الرقمي تحديات معقدة في المجتمع الجزائري، بما في ذلك تلك المتعلقة بأمن البيانات وحماية الخصوصية والتنظيم. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تحديد هذه التحديات ووضع حلول للتعامل معها بشكل فعّال.

أهداف عملية:
- تقييم التحديات في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات في الجزائر.
- تحليل تأثير التحول الرقمي على خصوصية الأفراد.
- اقتراح أطُر تنظيمية مناسبة للتحول الرقمي.

3.4. التحول الرقمي والأرشفة:
يتيح التحول الرقمي إمكانية الحفاظ على الأرشيف والوثائق التاريخية بشكل أكثر فعالية. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا استكشاف فوائد التحول الرقمي للأرشفة في الجزائر ووضع استراتيجيات الحفاظ عليه.

أهداف عملية:
- دراسة أساليب وتقنيات تحويل الأرشيف إلى الشكل الرقمي.
- فحص فوائد التحول الرقمي للحفاظ على الوثائق التاريخية.
- اقتراح توجيهات للتحول الرقمي وإدارة الأرشيف في الجزائر.

4.4. التحول الرقمي الاقتصادي:

يؤثر التحول الرقمي بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك تحويل نماذج الأعمال والابتكار. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا استكشاف الفرص الاقتصادية والتحديات المتعلقة بالتحول الرقمي.

أهداف عملية:

- تقييم إمكانية التحول الرقمي لتعزيز الابتكار والتنافسية الاقتصادية.
- تحليل عقبات اعتماد التكنولوجيا الرقمية بشكل واسع في الشركات و المؤسسات.
- اقتراح استراتيجيات لتعزيز التحول الرقمي الاقتصادي في الجزائر.

5. الإدمان في الجزائر

أصبحت ظاهرة الإدمان أحد المواضيع الرئيسية للقلق في المجتمع والسلطة العامة. حيث تستدعي تحديدات مؤثراتها العميقة على المجتمع الجزائري، بما في ذلك الصحة العمومية، الاقتصاد، العلاقات الاجتماعية والسلوك الفردي، بالإضافة إلى التطور المستمر للمواد والسلوكيات الإدمانية، مضاعفة المقاربات التحليلية وتطوير أنظمة العلاج والوقاية. وفقا للمحاور المقترحة، يتعين علينا التعامل مع هذا الملف من خلال البحوث الميدانية ودراسات الحالات واقتراحات عملية.

1.5. تأثير الإدمان على الصحة العمومية:

للإدمان تأثير كبير على الصحة العمومية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالأمراض المرتبطة باستخدام المواد الإدمانية. ومن خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تقييم اتجاهات الصحة العامة المتعلقة بالإدمان واقتراح تدابير لتخفيف هذه التأثيرات.

أهداف عملية:

- تحليل البيانات الوبائية حول الإدمان في الجزائر.
- تقييم التكاليف الصحية للإدمان، بما في ذلك الأمراض المرتبطة.
- اقتراح استراتيجيات الوقاية والتدخل لتحسين الصحة العمومية.

2.5. التكاليف الاقتصادية للإدمان:

يكلف الإدمان أعباءا اقتصادية معتبرة على المجتمع، بما في ذلك نفقات الرعاية الصحية وفقدان الإنتاجية والتأثيرات الاجتماعية. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا قياس هذه التكاليف واستكشاف وسائل تخفيفها.

أهداف عملية:

- تقييم التكاليف المباشرة وغير المباشرة للإدمان في الجزائر.
- تحليل التأثير على الاقتصاد الوطني والجماعات المحلية.
- اقتراح استراتيجيات لتقليل التكاليف الاقتصادية المتعلقة بالإدمان.

3.5. الآثار الاجتماعية للإدمان:

يمكن أن يكون للإدمان آثارا اجتماعية مدمرة، مثل تفكك الأسرة والجريمة والتمييز. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا استكشاف الآثار الاجتماعية للإدمان ووضع تصورات تهدف إلى تخفيف هذه التأثيرات.

أهداف عملية:

- دراسة تأثير الإدمان على العلاقات الأسرية والاجتماعية.
- تحليل الارتباط بين الإدمان والجريمة.
- اقتراح برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي.

4.5. السلوك البشري المرتبط بالإدمان:

يعتبر فهم العوامل النفسية والسلوكية المرتبطة بالإدمان ضروريا لتطوير تدخلات فعالة. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تعميق فهمنا للدوافع والآليات الكامنة وراء الإدمان.

أهداف عملية:

- تحليل الدوافع والمحفزات للسلوك الإدماني في الجزائر.
- فحص الآليات العصبية المتورطة في الإدمان.
- اقتراح تدخلات استنادًا إلى فهم السلوك الإدماني.

5.5. تحسين العلاج والوقاية:

الإطار التأسيسي للمشاريع الموضوعاتية 2026

يلعب العلاج والوقاية من الإدمان دورًا أساسيًا في تقليل تأثير هذه المشكلة. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تقييم فعالية البرامج الحالية واقتراح تحسينات عملية.

أهداف عملية:
- تقييم فعالية برامج علاج الإدمان في الجزائر.
- استكشاف نهج جديد للوقاية والعلاج.
- اقتراح توصيات لتحسين الوصول إلى الرعاية وبرامج إعادة التأهيل.

6.5. تطور المواد والسلوكيات الإدمانية:

تتطور المواد والسلوكيات الإدمانية باستمرار، مما يخلق تحديات جديدة للمجتمع. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا دراسة الاتجاهات الناشئة للإدمان ووضع استراتيجيات للتعامل معها.

أهداف عملية:
- تحديد المواد أو السلوكيات الإدمانية الناشئة في الجزائر.
- تحليل العوامل الخطرة المرتبطة بهذه الاتجاهات الجديدة.
- اقتراح نهج للوقاية والتدخل متعلق بتلك التطورات.

6. المدينة والإقليم والتنمية المستدامة

شهدت الجزائر تقدمًا كبيرًا في المجال العمراني. حيث تعرف المدن والأرياف تحولات هامة من الناحية الكمية، الفضائية والنوعية. ماذا عن آلية إدارة هذه الظاهرة؟ تهدف المحاور المقترحة إلى استكشاف جوانب أساسية للتنمية الحضرية والإقليمية، مع مراعاة الوعي المدني ومعايير البناء وجودة الحياة وإدارة الجوار، فضلا عن الملكية المشتركة والتعايش.

1.6. وعي الثقافة المدنية:

يرتكز نجاح التنمية الحضرية المستدامة على وعي مدني قوي. يمكننا من خلال هذا المحور دراسة كيفية تعزيز الوعي المدني للمواطنين الجزائريين، وتعزيز المشاركة المجتمعية فضلا عن تشجيع المشاركة الفعّالة في الحياة الحضرية.

أهداف عملية:
- تقييم مستوى الوعي المدني للسكان الجزائريين.
- تحديد العوامل التي تؤثر على المشاركة المدنية.
- اقتراح مبادرات لتعزيز الثقافة المدنية في المدن الجزائرية.

2.6. معايير بناء المدن:

تشكل معايير البناء محورا رئيسيًا في جودة واستدامة المدن. ومن خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تحليل معايير البناء الحالية في الجزائر، ومقارنتها بأفضل الممارسات العالمية، وبلورة توصيات لتحسين التصميم الحضري.

أهداف عملية:
- فحص معايير بناء وتنظيم الأماكن في الجزائر.
- تقييم مدى امتثالها لمبادئ الاستدامة وكفاءة الطاقة.
- اقتراح مراجعات أو تعديلات على المعايير لتشجيع التنمية الحضرية المستدامة.

3.6. إدارة الجوار:

تعد الإدارة الناجعة للجوار أمرًا حاسمًا لتحسين جودة الحياة في الأحياء الحضرية. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا استكشاف أساليب إدارة الجوار التي تعزز التماسك الاجتماعي والأمن والبيئة الودية.

أهداف عملية:
- تحليل سياسات إدارة الجوار الحالية في الجزائر.
- تقييم فعالية مبادرات الحي فيما يتعلق بالأمن وجودة الحياة.
- اقتراح استراتيجيات لتعزيز إدارة الجوار في المدن الجزائرية.

4.6. إدارة حظيرة السكن:

تعد إدارة حضيرة السكن أمرًا أساسيًا لتلبية احتياجات السكان. ومن خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تحليل سياسات الإسكان الحالية، وتقييم احتياجات السكن واقتراح حلول لإدارة أكثر فعالية.

أهداف عملية:
- فحص سياسات الإسكان والتخطيط الحضري في الجزائر.

- تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على الإسكان.
- اقتراح توصيات لتحسين إدارة حضيرة السكن.

5.6. إدارة المدن والأحياء والتعايش المشترك:

تؤثر إدارة المدن والأحياء مباشرة على التعايش المشترك وجودة حياة السكان. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا دراسة أساليب إدارة الأحياء في الجزائر واقتراح وسائل لتحسين الود والتعايش.

أهداف عملية:
- تحليل سياسات إدارة المدن والأحياء في الجزائر.
- تقييم جودة الحياة والتماسك الاجتماعي في الأحياء.
- اقتراح توصيات لتعزيز التعايش في المجتمعات الحضرية.

7. الهجرة

على الرغم من أن قضايا الهجرة كانت دائمًا في صلب الاهتمامات، تواجه الجزائر أشكالًا وممارسات جديدة. يهدف هذا النداء لمشاريع البحث إلى تعميق فهمنا لهذه الظاهرة، ودراسة أشكال الحركة، واستكشاف جوانب الهجرة المتنوعة وتأثيرها على المجتمع الجزائري.

1.7. ملامح ودوافع المهاجرين:

لوضع سياسات فعّالة في مجال الهجرة، يتعين فهم طبيعة المهاجرين الجزائريين، معالمهم الديموغرافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك دوافعهم لمغادرة البلاد.

أهداف عملية:
- تحليل ملامح المهاجرين الجزائريين، بما في ذلك أعمارهم، تعليمهم وخبرتهم المهنية.
- فهم الدوافع الكامنة وراء الهجرة، مثل البطالة، والبحث عن فرص اقتصادية، أو التعليم في الخارج.

2.7. الهجرة والهجرة غير الشرعية:

تشكل الهجرة والهجرة غير الشرعية تحديات خاصة فيما يتعلق بالأمن وحقوق الإنسان ومراقبة الحدود. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا دراسة ديناميات الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

أهداف عملية:
- تحليل أسباب وآثار الهجرة غير الشرعية
- تقييم السياسات وآليات الهجرة ومراقبة الحدود.
- اقتراح مقاربات لإدارة الهجرة غير الشرعية بفعالية.

3.7. الجالية الجزائرية:

تلعب الجالية الجزائرية في الخارج دورًا هامًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا دراسة هذه المجتمع، ومساهماته، وروابطه مع بلد المنشأ.

أهداف عملية:
- تحليل تكوين وتوزيع الجالية الجزائرية.
- دراسة مبادرات الجالية لدعم التنمية الوطنية.
- فهم الروابط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الجالية والجزائر.

4.7. سياسات الهجرة:

تؤثر سياسات الهجرة في الجزائر، بما في ذلك التنظيمات والإجراءات ومعايير القبول، بشكل مباشر على تكوين المهاجرين. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تقييم هذه السياسات وفعاليتها.

أهداف عملية:
- تحليل سياسات الهجرة في الجزائر وتطورها.
- تقييم تأثير السياسات على الاقتصاد الوطني.
- اقتراح تعديلات على سياسات الهجرة لتلبية الاحتياجات الوطنية.

5.7. العواقب الاقتصادية للهجرة:

تتسبب الهجرة في عواقب اقتصادية كبيرة، بما في ذلك تحويل المال وتسرب الأدمغة. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تقييم هذه العواقب وتأثيراتها على الجزائر.

الإطار التأسيسي للمشاريع الموضوعاتية 2026

أهداف عملية:
- تحليل تأثير تحويلات الأموال من المهاجرين على الاقتصاد الجزائري.
- فحص عواقب هجرة الأدمغة وفرص إعادة استثمار الكفاءات الجزائرية في الخارج.
- اقتراح سياسات من أجل تثمين الفوائد الاقتصادية للهجرة.

8. الأسرة في مواجهة التحديات المعاصرة

تشكل التحديات المعاصرة عوامل تؤثر، سلباً وإيجاباً، على الأسرة الجزائرية ومكوناتها، لا سيما في ضوء الديناميكيات الاجتماعية الراهنة كالعولمة والرقمنة والحراك الجغرافي والاقتصادي. وقد سلّطت دراسات حديثة الضوء على ظواهر اجتماعية جديدة حوّلت مفهوم النسيج الأسري وأعادت تشكيل أدوار الأسرة النواة في مواجهة وضعها الراهن، مما دفعها إلى تبنّي أدوار جديدة والتخلي عن أخرى. وتقتضي هذه الإشكاليات قراءة متقاطعة، قانونية ونفسية واجتماعية ونفسية-اجتماعية في آن واحد، تراعي التمثلات الاجتماعية والديناميكيات الهوياتية والعلائقية بين الأجيال، فضلاً عن البعد الديني الذي يشكّل بعمق المعايير والممارسات والتنظيمات الأسرية في السياق الجزائري. وتستدعي هذه المحاور دراسات حالة قائمة على عينات واسعة، تجمع بين المقاربات الكمية والنوعية، من أجل الإحاطة بالتجارب الأسرية، بكل تعقيداتها على المستوى الوطني.

1.8. التفكك الأسري

يسهم عدم النضج العاطفي والعلائقي لدى الأزواج الشباب حديثي الزواج، وصعوبات التكيف الزوجي، وتطور التمثلات الاجتماعية للزواج والطلاق، إلى جانب التحولات الاقتصادية وتراجع بعض آليات الضبط الاجتماعي والديني، في انتشار ظاهرة الطلاق في الجزائر - ويُعدّ حق المرأة في طلب الطلاق (الخلع) دون موافقة زوجها، الذي أقرّه تعديل 2005 لقانون الأسرة، أحد الأمثلة الدالة على ذلك من الناحية القانونية. وتنطوي هذه الظاهرة بذلك على أبعاد قانونية (تطور قانون الأسرة، اللجوء إلى السبل القانونية للانفصال)، ونفسية (النضج العاطفي، إدارة النزاعات، التعلق)، واجتماعية (إعادة تشكل النسيج الأسري، الهشاشة، التمدن)، ونفسية-اجتماعية (الوصم الاجتماعي، تصور الطلاق والخلع، ضغط الجماعة والمحيط)، فضلاً عن البُعد الديني، إذ يظل الرجوع إلى القيم والضوابط الإسلامية المتعلقة بالزواج والانفصال محورياً في التمثلات والممارسات الأسرية الجزائرية.

الأهداف العملية:

- إجراء دراسات حالة على عينات واسعة لدى الأزواج الذين يمرون بصعوبات، أو المطلَّقين، أو في طور الانفصال، بهدف تحديد العوامل القانونية والنفسية والاجتماعية والنفسية-الاجتماعية للتفكك الأسري في الجزائر.
- تحليل التقاطع بين الآليات القانونية المتعلقة بالطلاق والانفصال (ومنها الخلع) وتمثلها النفسي والاجتماعي لدى الزوجين.
- تحليل دور التدين والممارسات الدينية كعامل حماية، أو على العكس، كمصدر توتر داخل الزوج والأسرة.
- دراسة التمثلات الاجتماعية والدينية والقانونية للطلاق داخل المجتمع الجزائري، وتأثيرها على التجربة النفسية للزوجين والأبناء.
- دراسة الآليات النفسية-الاجتماعية للمرونة والتماسك الأسري، لا سيما الديناميكيات بين الأجيال ودور الدعم الاجتماعي.
- تقييم مساهمة أجهزة المرافقة القانونية والنفسية والاجتماعية والدينية (الاستشارة الزوجية، الوساطة الأسرية، التوجيه القانوني والديني عبر المؤسسات المختصة ومؤسسات العبادة) في الوقاية من التفكك الأسري والتكفل به.

2.8. الطفولة والمراهقة

تشكل الطفولة، بمختلف مراحلها، فترة حاسمة في تكوين الشخصية والهوية، وهو ما يفسر العناية التي توليها الدولة، من خلال ترسانتها التشريعية ومختلف مؤسساتها، لحماية الطفل. أما المراهقة، فتمثل مرحلة حرجة تتسم بتحولات نفسية واجتماعية وهوياتية بارزة. وفي السياق الجزائري، تتشكل هذه المسارات عند تقاطع القانون والأسرة والمدرسة والأقران وشبكات التواصل الاجتماعي الرقمية والإطار الديني، الذي يظل مرجعية أساسية للتنشئة الأخلاقية وبناء الهوية. وتستدعي دراسة هذه الظواهر أبحاثاً ميدانية على عينات واسعة، تستعين بأدوات مستمدة من القانون وعلم نفس النمو وعلم اجتماع الأسرة وعلم النفس الاجتماعي.

الأهداف العملية:

- إجراء دراسات على عينات واسعة حول التحولات القانونية والنفسية والاجتماعية والتكنولوجية والدينية المؤثرة في نمو الطفل والمراهق في الجزائر.

- تحليل المسارات النفسية-الاجتماعية لبناء الهوية (تقدير الذات، الانتماء الاجتماعي والديني، الهوية الجندرية) لدى الأطفال والمراهقين.

- دراسة دور التنشئة الدينية والقيم الإسلامية في تكوين الشخصية وضبط السلوك لدى الشباب.

- تقييم فعالية الآليات القانونية لحماية الطفولة والمراهقة، وتقاطعها مع الآليات النفسية والاجتماعية للوقاية من المخاطر (التعرض الرقمي، السلوكيات الخطرة، الاضطراب النفسي).

- اقتراح استراتيجيات للتكفل القانوني والنفسي والاجتماعي والديني ملائمة للسياق الجزائري لمرافقة الأطفال والمراهقين.

3.8. تحديات التكفل بالمسنين

الإطار التأسيسي للمشاريع الموضوعاتية 2026

أولت التشريعات الوطنية اهتماماً خاصاً بهذه الفئة العمرية المتقدمة؛ غير أن الآليات الكفيلة بتمكين المسنين من الاستفادة الكاملة من حقوقهم القانونية لا تزال تُطبَّق بشكل غير كافٍ أو غير متكافئ. ويطرح تقدّم عمر السكان في الجزائر، بذلك، أبعاداً قانونية (فعالية الحقوق، الحماية القانونية)، ونفسية (الوحدة، الاكتئاب، التكيف مع التقاعد)، واجتماعية (إعادة تشكل التضامن الأسري، مكانة المسنّ داخل الأسرة الممتدة والأسرة النواة)، ونفسية-اجتماعية (التمثلات الاجتماعية للشيخوخة، التمييز على أساس السن، تصور الذات). ويحتل البعد الديني بدوره مكانة محورية، إذ يشكل برّ الوالدين، في المرجعية الإسلامية، قيمة بنيوية تنظم العلاقات بين الأجيال في الجزائر.

الأهداف العملية:

- إجراء دراسات حالة على عينات واسعة لدى المسنين لتقييم رفاههم النفسي، واندماجهم الاجتماعي، ومدى فعالية حقوقهم القانونية، وعلاقتهم بالتضامن الأسري والديني.
- دراسة الأسباب القانونية والاجتماعية والمؤسساتية التي تحول دون استفادة المسنين الكاملة من حقوقهم القانونية، وتحديد آليات تعزيز تطبيقها.
- تحليل التمثلات الاجتماعية للشيخوخة وظواهر التمييز على أساس السن داخل المجتمع الجزائري.
- دراسة دور القيم والأحكام الدينية المتعلقة بالتكفل بالوالدين في الحفاظ على الرابطة بين الأجيال والدعم النفسي-الاجتماعي للمسنين.
- دراسة العوامل النفسية-الاجتماعية والأسرية المرتبطة بالعزلة والاكتئاب وسوء معاملة المسنين، وكذا سبل الوقاية القانونية والمجتمعية.
- اقتراح أجهزة مرافقة قانونية ونفسية واجتماعية ومجتمعية، بما في ذلك عبر المؤسسات الوطنية والشبكات الجمعوية والدينية، لتحسين نوعية حياة المسنين.